IUG Journal of Humanities Research
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-3179
P-ISSN: 2410-3160
IUGJHR
Vol 31, No 3, 2023, pp 168 -192

Received on (09-11-2022) Accepted on (13-02-2023)

https://doi.org/10.33976/IUGJHR.31.3/2023/8

Jordan's popular movement 2011-2014 (An analytical study of the effects of regression)

Dr. Ahmad Khlaif Al-Afef [1*], Prof. Mohammed Abdel-Karim Mahafza[2], Dr. Nabeel Ali Alitoum[3]

[1] Department of Humanities, Faculty of Technology Engineering,
Al-Balqa Applied University, AL-Salt, Jordan
E-mail: afefahmed@yahoo.com
[2] Department of Humanities, Faculty of Arts- Hashemite University, AL-Zarqa, Jordan
E-mail: mahafza66@yahoo.com
3 Department of Humanities, Irbid University College, Al-Salt, Jordan.
E-mail: nabeel17171@bau.edu.jo
*Corresponding Author: afefahmed@yahoo.com

Abstract:

. **Objectives**: The study aims to analyze the internal and external factors affecting the retreat of the Jordanian popular movement, after being started strong in its inception in 2011, greatly influenced by the Arab popular movements in the Arab Spring countries which began in 2010. **Methodology:** The subject was studied through the analytical descriptive approach based on a set of primary sources and specialized reference studies. **Results**: The study showed that the decline and regression of the Jordanian popular movement after 2011 was mainly related to the state of heterogeneity and the social, ideological, and political differences between the popular and partisan movement forces on the one hand, and the methodology of the Jordanian political regime, which was characterized by flexibility and peace in the face of the demands of the movement most of the time.

Key words: Jordan, popular movement, Arab Spring

الحراك الشعبي الأردني 2011م – 2014م (دراسة تحليلية في مؤثرات التراجع والانحسار)

د. أحمد خليف عفيف[1*]، أ.د. محمد عبد الكريم محافظة[2]، د. نبيل علي العتوم[3]

[1] قسم العلوم الإنسانية، كلية الهندسة التكنولوجية، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن

[2] قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن

[3] قسم العلوم الإنسانية، كلية اربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن

الملخص:

الأهداف : تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تراجع الحراك الشعبي الأردني وانحساره، بعد أن بدأ قويا في انطلاقته عام 2011 متأثراً إلى حدٍ كبير بالحراكات الشعبية العربية في دول الربيع العربي التي بدأت منذ عام 2010. المنهج: تمت دراسة الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى مجموعة من المصادر الأولية والدراسات المرجعية المتخصصة. النتائج: تبينت الدراسة أن تراجع الحراك الشعبي الأردني وانحساره بعد عام 2011 ارتبط بشكل رئيس بحالة عدم التجانس والاختلافات الاجتماعية والآيدولوجية والسياسية بين القوى الحراكية الشعبية والحزبية من جانب، ومنهجية النظام السياسي الأردني التي امتازت بالمرونة والسلمية في مواجهة المطالب الحراكية في معظم الأحيان.

كلمات مفتاحية: الأردن، حراك شعبي، ربيع ربي.

مقدمة:

مع بدايات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون، اجتاحت المجتمعات العربية موجة من الحراكات الشعبية العارمة بصورة غير مسبوقة، عرفت باسم "الربيع العربي" التي بدأت انطلاقتها الأولى من تونس نهاية عام 2010م، وقد تشكلت هذه الحراكات من خلال جماعات من المواطنين في محاولة منهم لإحداث تغيير كلي أو جزئي، في واقع القيم والممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون في إطارها، وغالباً ما كانت هذه الجماعات مهمشة وتشعر بالظلم والقهر داخل المجتمع، مما دفعها إلى التحرك السلمي، للتعبير عن رفضها للواقع القائم من خلال عدة وسائل تمثل أهمها: بالمسيرات والاحتجاجات والاضرابات والاعتصامات، ووصل البعض منها إلى مستوى الثورات، وذلك من أجل الضغط على الأنظمة الحاكمة لتحقيق مطالب اصلاحية وإحداث تغيير إيجابي، من خلال اقرار آليات سليمة تقود إلى ترسيخ مفهوم دولة القانون والمؤسسات التي تصون حقوق المواطنين وتحقق العدالة للجميع.

وعلى الرغم مما نتج عن هذه الحراكات من آثار سلبية على الدول والمجتمعات التي ظهرت بها، إلاَّ أنه كان لها من جانب آخر أهمية كبرى في دعم عملية الإصلاح، وتسريع مسارها نظراً لدورها الإيجابي في تنبيه النظم الحاكمة إلى مواطن الخلل القائمة، خاصة إذا كان حراكاً وطنياً خالصاً بعيداً عن أجندات أصحاب المصالح الشخصية، ويستند إلى معايير مدروسة من أهمها استراتيجية واضحة وقيادة مركزية موحدة، تؤمن بالتغيير الإيجابي القائم على أساس التحرك السلمي المحسوب الخطوات، الذي يراعي مصلحة الدولة والمجتمع في إطار الامكانات المتاحة، وقادرة في الوقت نفسه على منع أي انقسامات داخل الحراك، قد تنعكس سلباً على وحدة المجتمع، وعلى الرغم من حالة التشابه الكبير بين حراكات الربيع العربي من حيث العوامل المحركة، التي انبثقت في معظمها من معاناة الشعوب نتيجة لسياسات الأنظمة الحاكمة، إلاَّ أنه وجد من جانب آخر، حالة من التمايز بينها، حيث تمتع كل منها بخصوصية معينة من حيث التنظيم والآيدلوجيا والتكوين الاجتماعي ومستوى المطالب ومنهجية الأنظمة في التعامل معها، والتي تراوحت بين منهجية الإستجابة والإحتواء كما هو الحال في الحالة الأردنية والمغربية، ومنهجية المواجهة وعدم التجاوب كما هو الحال في الحالة السورية والليبية والمصرية، مما شكل ردة فعل سلبية عند هذه الحراكات، دفعتها إلى التصعيد ورفع سقف المطالب والمناداة بإسقاط النظام والدخول معه في حالة من الصراع الدموي، الذي كان من شأنه الحاق أضرار فادحة بمصالح الدولة والمجتمع على حدٍ سواء.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال تحليل أثر العوامل الداخلية والخارجية، ممثلة بطبيعة التكوين الاجتماعي والآيدولوجي والتنظيمي، وانعكاسات الحراكات الشعبية العربية ومنهجية النظام السياسي على تراجع الحراك الشعبي الأردني وانحساره بعد انطلاقته عام 2011م، دون أن يصل إلى المآلات التي وصلت إليها الحراكات الأخرى في دول الربيع العربي، رغم أنه انطلق بقوة متزامناً معها من حيث التوقيت، ومتأثراً بكثير من جوانبها، كما تبرز أهمية الدراسة من جانب آخر من خلال بيان مدى قدرة النظام السياسي الأردني في التعامل مع تطوراتها المفاجئة، واحتواء انعكاساتها السلبية على الداخل الأردني، وحماية الدولة والمجتمع من الانزلاق إلى حالة الحرب الأهلية والصراعات الدموية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية والخارجية على تراجع وانحسار الحراك الشعبي الأردني 2011م–2014م، وإضعاف قدرته في بناء إطار تنظيمي، وقيادي موحد، يستطيع من خلاله أداء دور مؤثر على النظام السياسي وإلزامه بالإستجابة للمطالب الحراكية، بما ينسجم ومتطلبات الإصلاح الديمقراطي والسياسي المنشود.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية التي نشأ بها الحراك الشعبي الأردني، فعلى الرغم من التشابه الكبير بينه وبين الحراكات الشعبية العربية، من حيث التزامن في الانطلاق والإطار العام والمطالب، إلاَّ أنه كان له في الوقت نفسه خصوصية متميزة، من حيث مراحل التطور ومستوى المطالب التي لم تصل إلى المستوى الذي وصلت إليها الحراكات الشعبية العربية، التي سرعان ما خرجت عن الخط السلمي إلى الثوري، ورفعت سقوف شعاراتها من إصلاح النظام إلى المطالبة برحيله وإسقاطه، في حين اتجه الحراك الأردني إلى المحافظة على نهجه السلمي، ولم يتجاوز سقف مطالبة المناداة بإصلاح النظام، ثم الاتجاه نحو التراجع والانسجام مع النظام، في الوقت الذي استمرت فيه العديد من الحراكات العربية منهمكة في صراعات دموية مع أنظمتها الحاكمة.

أسئلة الدراسة:

يتفرع عن مشكلة الدراسة التساؤلات التالية:

- ما عوامل نشأة وتطور الحراك الشعبي الأردني؟
- ما إتجاهات الحراك الشعبي الأردني وطبيعة مطالبه؟
- ما أثر طبيعة التكوين الاجتماعي والآيدولوجي والتنظيمي للحراك الأردني على قوة تأثيره؟
- ما منهجية النظام السياسي الأردني في التعامل مع الحراكات الشعبية ومدى التجاوب مع مطالبها ؟

منهجية الدراسة:

استندت الدراسة في عرض مضامينها إلى المنهج التحليلي الوصفي معتمداً على البيانات والتصريحات الصادرة عن مراكز صنع القرار الرسمية وقيادات الحراكات الشعبية، إضافة إلى ما قدمته عدد من الدراسات المتخصصة التي بحثت جوانب متعددة من مظاهر الحراكات الشعبية الأردنية، وموائمة ما تم جمعه من معلومات مع واقع مسار الأحداث، في محاولة الخروج بتصور موضوعي، حول أحداث الدراسة التي تم معالجتها من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي:

- الأول: بحث في عوامل نشأة الحراك الشعبي الأردني وتطوره واتجاهاته.
- الثاني: بحث في أثر طبيعة التكوين الاجتماعي والايدولوجي والتنظيمي للحراك على مدى قوة تأثيره وتراجعه.
- الثالث: بحث في مستوى تجاوب النظام السياسي الأردني مع المطالب الحراكية، ومدى قدرته على احتواء الحراك ودفعه إلى التراجع.

الدراسات السابقة:

استفادة الدراسة من عدد من الدراسات السابقة، التي بحثت جوانب متعددة من مظاهر الحراك الشعبي الأردني السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن أهمها:

- رضوان المجالي، (2013)، وتناولت الحراكات الاحتجاجية الأردنية من حيث آليات وأساليب التعبير ومدى استجابة النظام لمطالبها، وتوصلت إلى أن النظام استطاع أن يستوعب الحراكات من خلال الاستجابة المتفاوتة لمطالبها، التي تأثرت بمجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية.
- صالح الخوالدة، (2016)، وتناولت بيان أثر حركة الاحتجاجات العربية وما رافقها من احتجاجات أردنية على مسيرة الإصلاح في الأردن، وتبينت الدراسة أن منهجية الدولة الأردنية في تطبيق حزمة من الإصلاحات جاءت تجاوباً مع مطالب الحراك بهدف احتوائه.
- محمد الدرادكة، (2016)، وقد سعت هذه الدراسة إلى بيان أثر أحداث الربيع العربي على مستوى المشاركة السياسية الشعبية خلال الفترة 2011 – 2015 ومدى انعكاسها على حالة الإصلاح السياسي، وتوصلت إلى أن أحداث الربيع العربي، أثرت

بشكل واضح على اتساع قاعدة المشاركة السياسية في الأردن، وفتح المجال أمام بروز قوى اجتماعية جديدة، وتصاعد الأنشطة السياسية غير التقليدية.

- عادل القاضي، (2015)، سعت إلى بيان العلاقة بين حركة الاحتجاجات الشعبية ومسيرة الإصلاح السياسي مع بيان أنماط الاحتجاجات وطبيعة المطالب المطروحة ومدى استجابة النظام لها، وتوصلت إلى أن الحراك نجح في إلزام النظام بتطبيق حزمة من الإصلاحات، ما كان من الممكن أن تتم لولا الضغوط التي مارسها.
- حسن عبد الله الدعجة، (2016)، وتتميز هذه الدراسة عن غيرها، من حيث تناولها لمنطقة وشريحة اجتماعية محددة، وقد جاءت نتائجها منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة، في حصر الأسباب المحركة للحراك في مجتمع البادية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد كان الغالب على معظم هذه الدراسات التركيز على العوامل المحركة للاحتجاجات الشعبية الأردنية ومدى تأثيرها على عملية الإصلاح السياسي، دون إعطاء اهتمام كبير لتحليل أثر طبيعة التكوين الاجتماعي والايدولوجي والتنظيمي للحراك، على مدى قوة تأثيره في تحقيق استجابة إيجابية من النظام للمطالب الحراكية من جانب، وأثر طبيعة تكوين الحراك في إعطاء النظام القدرة على احتوائه خلال فترة ليست بالطويلة. من جانب آخر، وكل ما قدمته هذه الدراسات عبارة عن استعراض عاجل لهذا الجانب، مع انحياز في كثير من الأحيان لصالح القوى الحراكية، وتوجيه النقد للنظام بصورة غير موضوعية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتغطية هذا الجانب المهم الذي لم يتم دراسته بصورة علمية موضوعية.

المحور الأول:

الحراك الشعبي الأردني 2011م – 2014م

أ- عوامل النشأة والتطور:

شهد الأردن منذ نهاية ثمانيات القرن العشرين، بروز حركات شعبية تشكلت بفعل مؤثرات خارجية انعكست سلباً على واقع الحياة العامة للشعب الأردني، وعلى الرغم من قيام الدولة الأردنية باتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية لاحتواء هذه الحراكات، كما تجسد ذلك من خلال عملية التحول الديمقراطي عام 1989م، والتي كان من أبرز ملامحها عودة الحياة النيابية والحزبية بعد توقف استمر لسنوات طويلة[1]، إلاَّ أن الحراكات الشعبية الأردنية بقيت تشكل حالة مستمرة تختفي وتظهر تبعاً للهزات الاقتصادية التي يتعرض لها الأردن، بفعل الأزمات الخارجية الدولية والإقليمية[2]، مما كان يدفع الحكومة إلى اتخاذ قرارات مالية حازمة لمواجهة هذه الأزمات، انعكست في كثير من الأحيان بشكل سلبي على حياة المواطنين الذين كانوا لا يجدون وسيلة للتعبير عن رفضهم للواقع القائم، إلاَّ من خلال النزول إلى الشارع كما حدث في عام 1996م وعام 2007م وعام 2009م[3].

وبالنظر إلى حركة الاحتجاجات الشعبية الأردنية التي بدأت انطلاقتها من لواء ذيبان في 7/كانون ثاني/2011م، نجد أنها جاءت في إطار سياق اجتماعي مشحون بالغضب الشعبي تجاه سياسات الحكومات المتعاقبة، التي اخفقت في إيجاد حلول جذرية للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية[4]، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر والجريمة، وإثقال كاهل المواطن البسيط بإصدار حزمة من القرارات المالية التي تفوق طاقته وإمكاناته، مثل: زيادة الضرائب ورفع الرسوم والأسعار ورفع الدعم عن

(1) الحوراني، ديناميكية المواجهة، ص 138.

(2) الجزيرة نت، الأردنيون يتظاهرون، 2011/4/15.

(3) Khorma, The myth of The Jordanian Monarchyis, p2.

(4) VOGT, Jordan's eternal promise of Reform, p. 60

العديد من السلع الأساسية، وذلك لتقليص عجز الموازنة وتصاعد الدّين العام، وهذا ما جعل قطاع واسع من المجتمع مهيئاً قبل عام 2011م للتجاوب مع أحداث الربيع العربي الذي بدأ انطلاقته من تونس نهاية عام 2010م[5].

وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة الأردنية لمجموعة من الإجراءات الاحترازية مع نهاية عام 2010م، لمواجهة احتمالية تداعيات ثورات الربيع العربي على الأردن، تمثل أهمها بخفض أسعار عدد من السلع الرئيسية والضرائب، ووضع حد أقصى للأسعار، إلاَّ أن هذه الإجراءات لم تفلح في كبح جماح التحرك الشعبي، الذي بدأ بعد أشهر قليلة من انطلاقته في تونس[6].

ومن خلال تحليل الحراك الشعبي الأردني الذي بدأ انطلاقته بداية عام 2011م، نجد أنه تأثر بمجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية.

أولاً: المؤثرات الداخلية:

أ. الاقتصادية:

من خلال تحليل العوامل المحركة للحراكات الشعبية الأردنية بعد عام 2011م، كما تبرز من خلال شعارات المسيرات الاحتجاجية، نجد أنها ركزت بالدرجة الأولى على الوضع الاقتصادي المتردي، وما ارتبط به من مظاهر سلبية، وبشكل خاص ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والأسعار والضرائب[7] وذلك نتيجة لإخفاق الحكومات المتعاقبة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي برزت ملامحه السلبية بشكل واضح خلال السنوات القليلة السابقة لانطلاقة الحراك، من خلال عدة جوانب تمثل أهمها بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الموازنة ومعدلات البطالة والفقر والجريمة ... إلخ[8].

ومما أسهم في زيادة التأثير السلبي للوضع الاقتصادي على حياة المواطنين، ودفعهم إلى التحرك والاحتجاج، زيادة اهتمام الدولة بالوضع الخارجي خلال هذه المرحلة على حساب الوضع الداخلي، مما أدى إلى حدوث تراجع بوظيفتها الرعوية الاقتصادية والاجتماعية[9]، وضعف دورها الرقابي في ضبط الأسواق، مما أدى بالنتيجة إلى بروز ظاهرة الاحتكار، وتحالفات بين كبار التجار أدت إلى زيادة أرباحهم على حساب الطبقات الفقيرة، في ظل انتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية والعبث بمقدرات الدولة من قبل عدد من المتنفذين، بصورة أدت إلى إلحاق أضرار فادحة بالمستوى المعيشي للمواطنين، مما دفعهم إلى التحرك على وقع تأثير الحراكات الشعبية العربية بهدف تغيير الوضع القائم[10].

ب. السياسية:

أبرزت مطالب الحركات الاحتجاجية بشكل واضح حالة عدم الرضى الشعبي عن السياسات الحكومية التي أثبت الواقع اخفاقها، وفق وجهة نظرهم نتيجة لضعف الرقابة والمساءلة الشعبية، التي لا يمكن ضمانها في ظل استمرارية التشريعات القائمة التي لا تؤدي إلى تفعيل العملية السياسية بكافة جوانبها[11]، كما جسدت شعارات الحركات الشعبية بالوقت نفسه حالة من عدم الثقة الشعبية بجدية الحكومات والمجالس النيابية، على المضي قدماً في عملية الإصلاح السياسي، وجاءت هذه النظرة من قبل القوى الحراكية، نتيجة لقناعاتها القائمة على أن المجالس النيابية بالصورة التي تشكلت عليها لا تمثل المجتمع الأردني تمثيلاً حقيقياً[12]، وكذلك اعتبار التشريعات القائمة غير ملائمة لتحقيق التطور الديمقراطي، لما تحتوي عليه من قيود على حرية العمل

(5) الطويسي، إعادة التفكير في منهج التغيير، 2011/7/25.

(6) الجزيرة نت، الأردنيون يتظاهرون، 2011/4/15. وانظر أيضاً: Burger, Arab Spring Light, p.6.

(7) عماري، قراءة في الحراك الشعبي الأردني، 2012/4/2.

(8) القاضي، الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن 2011 – 2014، ص 95.

(9) Browne, Community Activism in Jordan, p. 4

(10) المجالي، الحراكات الاحتجاجية في الأردن دراسة في المطالب والاستجابة، ص 18.

(11) جزراوي، تقرير عن الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن، ص 8–9. وانظر Voct, op cit, p. 62.

(12) الشاعر، انتخابات الأردن2010، ص 119.

السياسي وخاصة الحزبي، مما أدى بالنتيجة إلى بروز ظاهرة العشائرية والفئوية، وإخراج مجالس نيابية ضعيفة غير قادرة على ممارسة دورها الرقابي والتشريعي، وبالتالي فتح المجال أمام الحكومة لتمرير العديد من القرارات والقوانين التي أرهقت كاهل الشعب[13].

ج. الاجتماعي:

كان المجتمع الأردني قبيل عام 2011م، يعاني العديد من المشكلات الاجتماعية التي جعلته مُهيّأً للتأثر بالحراكات الشعبية العربية، حيث كان نتيجة لمجموعة العوامل السياسية والاقتصادية السابقة، أن برزت العديد من المشكلات الاجتماعية – من فقر وبطالة وارتفاع معدلات العنف والجريمة والمخدرات – أدت بمجملها إلى ارتفاع وتيرة الغضب والاحتقان الشعبي، ساهم في تعزيزها وتصعيدها تفشي ظاهرة الواسطة والمحسوبية والفساد في ظل ضعف منظومة المسائلة الحكومية[14].

ثانياً: العوامل الخارجية:

على الرغم من أن حركة الاحتجاجات الشعبية الأردنية، سبقت احتجاجات الربيع العربي بعدة سنوات كما برز ذلك من خلال هبة نيسان عام 1989م، إلاَّ أنها في الوقت نفسه تأثرت بها من خلال عدة جوانب، وبشكل خاص من حيث سرعة الانتشار واتساع نطاق الحراك الجغرافي والسكاني، بعد أسبوع من انطلاقته في جميع أنحاء المملكة والاستمرار بوتيرة تصاعدية لأكثر من سنتين، بعد أن كان يظهر سابقاً وينتهي في منطقة معينة وخلال فترة زمنية محددة[15]، كما برز تأثير الحراكات العربية على الحراك الأردني من خلال مشاركة كافة الأطياف والقوى السياسية والاجتماعية، على خلاف ما كان يحدث في الاحتجاجات السابقة التي غالباً ما كانت تنحصر في فئة أو تيار حزبي معين[16]، كما برزت أيضاً من خلال كسر حاجز الخوف بصورة غير مسبوقة وصلت إلى سقوف عالية في كثير من الأحيان، وكذلك من خلال شعاراتها وتسميات فعالياتها التي جاءت الى حد كبير مشابهة لأسماء فعاليات الحراك المصري مثل "جمعة الغضب" و "جمعة الإرادة" وكذلك في تسميات القوى المحركة مثل شباب 24/آذار و 15/نيسان ... إلخ[17].

لقد مر الحراك الشعبي الأردني في تطوره، بعدة مراحل ومنعطفات لكل منها سماتها الخاصة من حيث المطالب والأولويات وسعة الانتشار والقوى المشاركة، وإن كانت هذه المراحل متداخلة في العديد من الجوانب مما يؤدي إلى صعوبة التمييز بينها في بعض الأحيان، وتتمثل وهذه المراحل بما يلي:

– المرحلة الأولى (مرحلة الانطلاق):

بدأت هذه المرحلة يوم 7/كانون ثاني/2011، من خلال قيام مئات الشباب في لواء ذيبان، بمحافظة مأدبا، برفع شعارات تطالب بتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للواء، ومنتقدين سياسة الحكومة التي لا تعطي اهتمام لتنمية المناطق البعيدة عن العاصمة، وهذا ما يشير إلى أن الحراك عند انطلاقته في ذيبان خلال المرحلة الأولى، كان حراكاً مطلبياً اقتصادياً اجتماعياً، وليس سياسياً كما أصبح عليه الحال لاحقاً[18].

– المرحلة الثانية (مرحلة الانتشار):

بدأت هذه المرحلة بعد الدعوة التي أطلقها حراك شباب ذيبان بالتعاون مع بعض القوى اليسارية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى إطلاق مسيرات عامة في كافة أنحاء الأردن، والتي تشكلت بالفعل نتيجة لهذه الدعوة تحت مسمى يوم "الغضب

(13) Browne, op cit, p. 5

(14) الحوراني، مرجع سابق، ص 139.

(15) Browne, op cit, p. 4

(16) Burger, op cit, p.1

(17) الخوالده، أثر الحراك الشعبي العربي، ص 10.

(18) النجادات، الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية، ص 20. وانظر Chinivoct, op cit, p. 65.

الأردني" على شكل مسيرات ووقفات احتجاجية، انطلقت بعد صلاة الجمعة بتاريخ 14/كانون ثاني/2011م في عمان وعدد من المدن الأردنية الرئيسية[19]، ومما يميز الحراك الشعبي الأردني خلال هذه المرحلة، التي استمرت إلى تاريخ 24/آذار/2011، عن المرحلة السابقة، هو اتساع نطاقه الجغرافي، مع المحافظة على نهجه السلمي، وتقديم مطالب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على الإصلاح السياسي، ورفض قادة الحراك أن يسيس حراكهم أو يجير لصالح حزب أو تيار سياسي معين خشية إفشاله، وفي الوقت نفسه ترك باب المشاركة مفتوحاً أمام جميع القوى السياسية، على أن تنسجم في شعاراتها مع مطالب الشارع، وتسعى للتعبير عن صوت عامة المواطنين، بهدف إقناعهم بأن الحراك يتبنى مطالبهم، وهذا ما دفع القوى الحراكية الشبابية خلال هذه المرحلة إلى رفض فكرة قيادة الأحزاب للحراك، والإصرار على أن تبقى مطالبة وطنية مستقلة بعيدة عن أي آيدولوجيات حزبية[20]، الأمر الذي جعل من حراكهم حراكاً شعبياً خالصاً ومقبولاً من قبل معظم القطاعات الشعبية، بدليل سرعة انتشاره في معظم المحافظات[21].

– المرحلة الثالثة (مرحلة التزاوج بين الحراك المطلبي والسياسي):

وتعد هذه المرحلة التي بدأت بتاريخ 24/آذار/2011، أكثر مراحل الحراك الشعبي الأردني زخماً وقوة، وتميزاً عن المراحل السابقة من حيث سعة الانتشار وسقف المطالب والقوى المشاركة، وهذا ما يتضح منذ بدايتها عندما قامت جماعات حراكية شبابية من داخل الإخوان المسلمين، وقوى أخرى يسارية وقومية متحالفة معها[22]، بالدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى إقامة اعتصام مركزي مفتوح، والذي تشكل بفعل هذه الجهود يوم الجمعة 24/آذار/2011م في ميدان جمال عبد الناصر / دوار الداخلية / عمان، على غرار الاحتجاجات المصرية والتونسية، وذلك لإعطاء المطالب الحراكية قوة دفع إضافية، وقد عرفت هذه الفعالية باسم "حركة 24/آذار" التي تم فضها للمرة الأولى من قبل الأجهزة الأمنية عن طريق القوة بعد أيام من انعقادها[23].

وكان من أهم التطورات التي طرأت على هذه المرحلة بالمقارنة مع المراحل السابقة، هو خروج كل من الحراك والنظام عن الخط السلمي الذي برز بشكله الواضح في اعتصام 24/آذار[24]، نتيجة لرفض القيادات الحراكية الاستجابة لمطالب الجهات الأمنية بإخلاء المكان بحجة إغلاقهم للطرق وتعطيل الحياة العامة، خاصة بعد مشاجرات وقعت بين الحراكيين وجماعات خارجية قامت بمهاجمتهم بصورة أدت إلى انتشار الفوضى، الأمر الذي استدعى تدخل قوات الأمن وفض الاعتصام بالقوة، من خلال استخدام العصي والهراوات وخراطيم المياه الساخنة[25]، وكان نتيجة لأسلوب القوة الذي انتهجته الأجهزة الأمنية للمرة الأولى في مواجهة حراك 24/آذار، أكبر الأثر في اتساع نطاق الحراك الجغرافي، حيث اندفعت العديد من القوى الشعبية والحزبية في معظم المناطق الأردنية، إلى تشكيل حراكات داعمة للحراك الشبابي، ورافضة في الوقت نفسه استخدام القوة في مواجهة المطالب الشعبية، وبذلك انتقل ثقل الحراك من العاصمة عمان إلى بقية المناطق التي أخذت تتشكل بها حراكات تحمل أسماء مناطقية، مثل: حراك اربد، وحراك الطفيلة، وحراك الكرك وحراك معان ... إلخ[26].

ومن الملامح الهامة التي برزت خلال هذه المرحلة الحراكية أيضاً، ارتفاع سقف المطالب، وبروز المطالب السياسية إلى جانب الاقتصادية والاجتماعية، وبسقوف عالية خاصة بعد أن استطاعت بعض الأحزاب، اختراق العديد من الحراكات التي قبلت

(19) جريدة الرأي، ذيبان شرارة الحراك الأردني، 2012/4/23..

(20) وكالة عمون الاخبارية، شباب ذيبان ترفض تصريحات بني ارشيد حول قيادة الحركة الإسلامية للحراك الشعبي، 2011/3/24.

(21) الحوراني، مرجع سابق، ص 38..

(22) Alsoudi, The Impact of Arab Spring on The Political Future of the Muslim Brotherhood, p. 6.

(23) أبو رمان، أولويات الحراك الإصلاحي الأردني، ص 2.

(24) جوهر، السيرة الذاتية للحراك الشعبي الأردني، 2011/3/24.

(25) موقع الجزيرة نت، اعتصام حركة 24/آذار، في الأردن، 2011/4/1م.

(26) نعيمات، حالة الدولة الأردنية، ص 8.

بمشاركتها بغية الاستفادة من خبرتها التنظيمية[27]، كما برز ذلك واضحاً من خلال الشعارات المرفوعة التي طالبت بتعديل الدستور وقانون الانتخابات، وقانون الأحزاب، والملكية الدستورية، وقد جاء هذا التطور بتأثير القوى الحزبية التي سعت إلى تجيير نشاط الحراك لصالحها، بهدف تدعيم موقفها أمام النظام كقوة مؤثرة في مسار الأحداث[28].

ومن الجوانب الهامة التي اتسم بها الحراك خلال هذه المرحلة أيضاً، حالة الانقسام وعدم الاتفاق بين القوى المكونة له على الأولويات والأهداف، فعلى الرغم من اتفاق الجميع على مطلب "إصلاح النظام" إلاَّ انهم كانوا مختلفين حول أولويات الإصلاح[29]، ففي الوقت الذي ركزت فيه المعارضة الإسلامية على أولوية الإصلاح السياسي، ركزت الحراكات الشبابية ومجموعات أخرى يسارية وقومية وعشائرية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية[30]، أما من حيث حجم الفعاليات فقد تضاعفت خلال هذه المرحلة عن المراحل السابقة، حيث وصلت عام 2012م، إلى (8687) فعالية مقارنة بـ (4361) عام 2011م، وكان من أبرزها الفعاليات التي تم تنظيمها يوم 7/كانون ثاني/2012، في ساحة النخيل في عمان، إحياءً للذكرى السنوية الأولى لانطلاقة الحراك والتي سميت بـ "أحرار الأردن"[31]، كما صاحب هذا التطور تطور آخر في نمط التعبير، حيث لم يعد ينحصر في المسيرات فقط، إنما أصبح يشمل اعتصامات ومحاضرات وندوات ومهرجانات خطابية، وتشكيل هيئات تنسيقية لمتابعة نشاط الحراك[32].

– المرحلة الرابعة (مرحلة التراجع والانحسار) بعد عام 2013م:

رغم استمرار الفعاليات الاحتجاجية خلال هذه المرحلة، إلاَّ أنها كانت بوتيرة أقل من السابق، حيث بدأ يظهر عليها بشكل واضح ملامح التراجع والانحسار مقارنة بالمراحل السابقة، وفقاً لما بينته التقارير الرسمية كما يتضح من خلال الجدول التالي[33]:

السنة	2011	2012	2013	2014
عدد الفعاليات الاحتجاجية	4368	8687	2517	1238

وجاء هذا التراجع نتيجة لعدة عوامل، ترتبط بمؤثرات داخلية وخارجية تتعلق بطبيعة تكوين الحراك ومنهجية النظام السياسي الأردني في التعامل معه، كما سيتضح معنا.

ب– اتجاهات الحراك الشعبي الأردني ومطالبه:

على الرغم من أن الاتجاه العام لجميع القوى الحراكية الأردنية كان يتمحور حول المصالح العامة أكثر من المصالح الشخصية، إضافة إلى اتفاق الجميع أيضاً على شرعية استمرارية النظام السياسي ورفض السعي لإسقاطه، والاكتفاء بسقف المطالب عند حد إصلاح النظام، دون المساس بثوابت الدولة والنظام على حدٍ سواء، إلاَّ أن هذه القوى لم تكن منسجمة في تحديد أولويات وآليات الإصلاح، والموقف من القضايا المختلفة، وذلك بسبب اختلاف خلفياتها الآيدولوجية والاجتماعية، التي تراوحت ما بين إسلامية وقومية ويسارية ووطنية وعشائرية[34].

ومن خلال تحليل الاتجاهات الفكرية المؤثرة في شعارات ومطالب القوى المكونة للحراك الشعبي الأردني 2011م – 2014م، نجد أنها تتدرج في إطار أربعة اتجاهات رئيسية هي:

(27) أبو رمان، كان الحراك الشعبي يتجدد، ص 3.

(28) Khorma, op cit, p.3

(29) جوهر، مرجع سابق، 2011/3/24.

(30) Browne, op cit, p.6

(31) الدعجة، أسباب نشأة الحراك الشعبي في الأردن، ص1671.

(32) القدس العربي، الحراك الشعبي لم يبدأ بعد، 5/يوليو/2012.

(33) القاضي، الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي، ص 90.

(34) المعاني، مسيرات تطالب بالإصلاح، 14/آب/2012.

- اتجاه الحراكات الشبابية المناطقية، مثل حراك ذيبان، والكرك، واربد، وجرش ... إلخ. وقد دمج هذا الاتجاه بين المطالب الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[35]، التي تحظى بأهمية لديها مثل: الحد من مشكلة البطالة والفقر وارتفاع الأسعار والضرائب والمديونية وضبط الأسعار ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومحاربة الفساد، إلاَّ أن هذا الاتجاه قدم مطالب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على الإصلاح السياسي[36].
- اتجاه حراكات المعارضة الإسلامية، ممثلاً بشكل رئيسي بجماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة لعمل الإسلامي، وبعض الحراكات الشعبية في المدن الرئيسية، التي أعطت الأولوية للإصلاح السياسي، حيث رأت أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلاَّ من خلال الإصلاح السياسي الذي يقوم على أساس ترسيخ النهج الديمقراطي السليم، بما يؤدي إلى إيجاد برلمان حقيقي يمثل كافة شرائح المجتمع، وحكومة برلمانية ذات أغلبية حزبية، لذلك تركزت مطالبها حول تعديل قانون الانتخابات والأحزاب، وإجراء تعديلات دستورية، تؤدي إلى تشكيل حكومة برلمانية وملكية دستورية، إضافة إلى مطالب أخرى تتعلق بالسياسة الخارجية، من أهمها إلغاء معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية[37].
- الاتجاه القومي واليساري، مثله حزب البعث وحشد، وغلب عليه الخلاف مع الاتجاه الإسلامي على خلفية انطلاقة الثورة السورية، ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر، وكان سقف مطالبه وأولوياته منسجماً إلى حدٍ كبير مع اتجاه الحراك الشبابي في إعطاء الأولوية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي[38].
- اتجاه الحراكات العمالية والمهنية، وغلب على شعاراته المطالب الاجتماعية وخاصة المتعلقة بظروف العمل والمستوى المعيشي وتشكيل النقابات، كما برز ذلك من خلال حراك المعلمين وعمال الميناء وخطباء المساجد[39].

وهكذا نلاحظ من خلال ما تقدم أن سقف المطالب لجميع الاتجاهات الحراكية لم يتجاوز حدود الدعوة إلى إصلاح النظام والملكية الدستورية، التي يقصد بها أن الملك "يملك ولا يحكم، وأن لا يتدخل في تشكيل الحكومات وقراراتها".

المحورالثاني:

مؤثرات تراجع الحراك الشعبي الأردني الداخلية

لعب التكوين الفكري والإجتماعي (الديمغرافي) والتنظيمي للحراك الشعبي الأردني 2011م–2014م، دوراً مهماً في إضعاف قدرته على الإستمرار في مواجهة النظام السياسي وإلزامه بتحقيق كافة مطالبه؛ حيث يتطلب نجاح الحراكات الشعبية في إحداث تغييرات إيجابية في واقع المجتمعات والدول، توفر مجموعة من العناصر المنسجمة مع بعضها البعض، تتمثل بما يلي:

1. كسر حاجز الخوف النفسي، الذي يقيد الشعوب ويصرفها عن محاولة الخروج رغم توفر كل المبررات.
2. التحرك السلمي البعيد عن العنف في تحقيق المطالب، حتى لا يندفع النظام إلى استخدام القوة المسلحة للدفاع عن ذاته، مما سيؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالحراك بسبب ضعف جاهزيته بالمقارنة مع قوة الدولة العسكرية.
3. مشاعر وقواسم مشتركة بين القوى الحراكية تمكن من صياغة خطة تحرك وأهداف موحدة يتفق عليها الجميع.
4. دعم القوات المسلحة للحراك أو على الأقل وقوفها على الحياد، وذلك لكون تبني الجيش لموقف النظام سيؤدي إلى إضعاف الحراك أو إنهائه[40].

(35) درادكه، أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية، ص 292.

(36) VOGIT, op cit, p. 62.

(37) الخوالده، مرجع سابق، ص 10.

(38) Alsoudi, op cit, p3

(39) الشوبكي، الحراكات الاحتجاجية في الوطن العربي، ص102.

(40) الحسيب، الحراك الشعبي العربي، ص 7.

وبالنظر إلى الحراك الشعبي الأردني في إطار هذه العناصر، نجد أنه توفر له العنصر الأول والثاني من هذه العناصر، وافتقد للعناصر الأخرى، مما خلق أمامه تحديات كبيرة في مواصلة مساره، فرضت عليه التراجع والانحسار وعدم القدرة على الاستمرار في مواجهة النظام وفرض كل المطالب.

فعلى الرغم من القوة التي انطلق بها الحراك الشعبي الأردني، بالتزامن مع بدايات انطلاقة الربيع العربي عام 2011م، وسرعة تطوره وانتشاره وتشكيل قاعدة شعبية واسعة، شكلت قوة ضاغطة دفعت النظام السياسي الأردني إلى التجاوب مع قسم كبير من مطالبه، التي لم يكن من السهل الموافقة عليها على أقل تقدير في ذلك الوقت لولا قوة الحراك[41]، الأمر الذي دفع العديد من المراقبين والمحللين السياسيين إلى الجزم بأن الوضع في الأردن سيحسم لصالح المحتجين في الشارع، إلاَّ أن هذا الأمر لم يتحقق، حيث إن حالة النشوة التي عاشتها القوى الحراكية نتيجة لتمكنها من دفع النظام إلى الانحناء أمام جزء من مطالبها، لم تدم طويلاً، فقد بدأ الحراك بعد انقضاء عامه الثاني يدخل في مرحلة من التراجع والانحسار من حيث عدد المشاركين وقوة التأثير وسعة الانتشار[42]، وذلك نتيجة لمجموعة من التحديات وجدت أصلاً منذ بداية انطلاقته، والتي تمثلت بثلاث جوانب رئيسية هي:

أولاً: ضعف القاعدة الشعبية:

يتكون المجتمع الأردني ديمغرافياً من شريحتين متقاربتين نسبياً من المجموع الكلي للسكان، أحدهما أردنيون من أصول شرق أردنية، والثانية أردنيون من أصول فلسطينية، ورغم سيطرة الشريحة الثانية المنحدرة من أصول فلسطينية على القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، وثقلها الديمغرافي الذي يقارب حوالي نصف السكان، مما يعطيهم القدرة في التأثير على عملية صنع القرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي[43]، إلاَّ أن دورهم في المشاركة بحركة الاحتجاجات الشعبية كان محدوداً جداً، وبشكل خاص في الحراكات التي انطلقت خارج العاصمة عمان والمناطق العشائرية، وتعزى أسباب ضعف مشاركتهم إلى إدراكهم لأهمية استمرارية حالة الأمن والاستقرار في الداخل الأردني، كمطلب ضروري لدعم القضية الفلسطينية من جانب، وخشيتهم من إثارة غضب النظام الذي قد يندفع إلى حرمانهم من حق المواطنة بسحب أرقامهم الوطنية[44]، لذلك ابتعدوا منذ البداية عن المشاركة الفاعلة في الحراكات الشعبية، على كافة المستويات، وهذا ما أدى إلى إضعاف قدرة الحراك على توسيع قاعدته الشعبية التي تعد الأساس الأول في التأثير على النظام للتجاوب مع مطالبه[45]، فقد كشفت الدراسات الإحصائية أن معظم المشاركين في الحراكات الشبابية وبشكل خاص خارج العاصمة عمان هم من أصول شرق أردنية، في حين انحصر دور الأردنيين من أصول فلسطينية على الأغلب في الحراكات التي نظمتها الحركة الإسلامية، التي كانت تنطلق يوم الجمعة من ساحة المسجد الحسيني وسط العاصمة عمان، والتي كانت تتضمن مشاركين من كافة الأطياف[46]، ومما ساهم أكثر في إضعاف القاعدة الشعبية الداعمة للحراك، حالة الانقسامات الداخلية بين القوى الحزبية والشعبية المكونة للحراك، بسبب الاختلافات الاجتماعية والآيدلوجية بينهم، والتي برزت انعكاساتها السلبية على مسار الحراك، مع بدايات المرحلة الثالثة، بعد أن تمكنت القوى الحزبية من اختراق صفوف الحراك وتجيير نشاط قسم منه لصالحها[47]، مما أدى إلى الفشل في صياغة برنامج حراكي عملي قابل للتطبيق يراعي أولويات الوطن والمواطن، ويترجم الشعارات المرفوعة إلى واقع ملموس يقنع الأغلبية الصامتة بالانضمام إلى الحراك، بل على العكس من ذلك ساهمت شعارات بعض الحراكات في نفور قطاعات واسعة من المواطنين، خاصة بعد إطلاق البعض شعارات تدعو إلى

(41) الحوراني، مرجع سابق، ص 35.

(42) جراسا نيوز، الحراك الشعبي الأردني، 2017/4/3.

(43) VOGIT, op cit, p. 72.

(44) علي النجادات، الاحتجاجات في الصحف الأردنية، ص 22.

(45) المجالي، مرجع سابق، ص 3.

(46) الحوراني، مرجع سابق، ص 140.

(47) Browne, op cit, p7.

إسقاط النظام – وإن كانت محدودة – وإطلاق حراكات أخرى، التهم بالموالاة والعبودية لكل من يعارض موقفهم، واعتبار كل من لم يكن معهم فهو ضدهم[48]، خاصة وأن هناك قطاعات واسعة من المواطنين، كانت ترفض الحراك وما يرتبط به من مسيرات واعتصامات، واعتبارها ظاهرة غير سليمة ولا تؤدي إلى الإصلاح الذي لا يتم وفق منظورها إلاَّ من خلال البحث عن حلول عملية للأزمات، والتي لا يمكن أن تكون إلاَّ من خلال الجلوس إلى طاولة الحوار[49].

وقد ترسخت لديهم هذه الرؤية بشكل أكبر، بعد استفحال حالة الصراعات الدموية التي تشكلت نتيجة للحراكات الشعبية في الدول العربية وبشكل خاص في سوريا، مما زرع لديهم هاجس الخوف من أن يؤدي استمرار الحراك في الأردن إلى المآلات التي وصل إليها الوضع في ليبيا وسوريا، وهذا ما دفعهم رغم قناعتهم بوجود العديد من مواطن الخلل في مسلكيات النظام السياسي الأردني، إلى رفض العمل الحراكي وتفضيل استمرارية حالة الأمن والأمان التي لا يمكن أن تتشكل إلاَّ في ظل استقرار الدولة[50].

لقد أدرك الشعب الأردني، أو من أطلق عليهم اسم "الأغلبية الصامتة" – ممن لم يشاركوا في الحراك – قبل فوات الأوان، أن سقوط النظام كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا، سيؤدي إلى وقوع صراع مرير في الأردن بين القوى العشائرية على السلطة، أو يترك المجال أمام التيار المحافظ المدعوم من الغرب، أو لجماعة الإخوان المسلمين، وهؤلاء جميعاً أثبتوا على مدار أعوام الحراك فشلهم في صياغة برنامج عملي للإصلاح وتحديد أولوياته، بل على العكس من ذلك أبرز الحراك حالة التناقض بينهم، وعدم قدرتهم على صياغة إطار تنظيمي يوحد جهودهم بما يجعل منها قوة مؤثرة على النظام[51].

لذلك فقد الحراك الشعبي الأردني بعد عامين من انطلاقته نتيجة لهذا الوضع، جاذبيته لدى العديد من الشرائح الاجتماعية الأردنية، مما دفعها إلى الابتعاد عن المشاركة، كما اتجهت في الوقت نفسه العديد من القوى التي شاركت في البداية إلى التراجع، والاتجاه نحو الانسجام مع النظام السياسي وتوجهاته التي أعطت الأولوية لمسألة الأمن والأمان، ومتابعة الإصلاح السياسي وفق مبدأ التدرج الزمني، وحسبما تقتضيه الظروف القائمة والإمكانات المتاحة[52].

ومما عزز هذا التوجه لديها، هو أن الدولة الأردنية لم تكن أصلاً دولة قمعية بوليسية، إنما دولة يبرز في نظامها السياسي العديد من ملامح الديمقراطية، وتتمتع بمستوى جيد من الحرية لا يقارن بالوضع السوري أو الليبي[53]، وهذا ما برز أمامها بشكل واضح من خلال منهجية النظام السياسي الأردني في مواجهة الحراكات الشعبية منذ بداية انطلاقتها، والذي اتسم في معظمه بالسلمية والمرونة في التجاوب مع مطالب المحتجين، والابتعاد قدر الإمكان عن أسلوب القوة[54]، وقد برزت حالة التراجع لدى العديد من القوى المشاركة بشكل واضح خاصة العشائرية، بعد اتخاذ الحكومة حزمة من الإجراءات الإصلاحية عام 2011م، ممثلة بالتعديلات الدستورية وقوانين الانتخاب والأحزاب ... إلخ التي وجدت القبول لدى قطاعات شعبية وعشائرية وحزبية واسعة، كما يتضح ذلك من خلال بياناتها التي دعت فيها إلى وقف الاحتجاجات وإعطاء الحكومة الفرصة للعمل[55].

ثانياً: الانقسام الأيدلوجي:

على الرغم من ظهور الحس الجمعي في الاتجاه العام المعلن للحراك الشعبي الأردني، كما يبرز ذلك واضحاً من خلال الخطابات والشعارات التي تمحورت في معظمها حول المصالح الوطنية العليا أكثر من المصالح الشخصية، إلاَّ أن القوى الحراكية

(48) النعيمات، مرجع سابق، ص 9.

(49) السعايدة، خيارات النظام والحراك، 2012/3/18.

(50) مبيضين، عودة الحراك الشعبي، ص 3.

(51) صحيفة العرب، افتراق القوى السياسية، ص 5.

(52) جزراوي، مرجع سابق، ص 3.

(53) الحوراني، مرجع سابق، ص 141.

(54) جريدة الرأي، فعاليات تحذر من العبث بتوجهات الحراك السلمي، 2012/8/1.

(55) جريدة الدستور، فعاليات تدعوا لإعطاء الحكومة فرصة لتنفيذ التوجيهات الملكية، 12/تموز/2011.

كانت تعاني في الوقت نفسه جملة من الخلافات الآيدلوجية والاجتماعية التي انعكست بشكلٍ سلبي على قدرتها في تحديد رؤية موحدة، وأولويات الإصلاح، والموقف من القضايا المختلفة، كما برز ذلك واضحاً منذ بدايات المرحلة الثالثة من مراحل تطور الحراك، بعد أن تمكنت القوى الحزبية من دخول الحراك والسيطرة على قسم من فعالياته(56).

لقد أدت الاختلافات الأيدلوجية بين القوى الحزبية الإسلامية والقومية واليسارية إلى حدوث انقسامات خطيرة داخل صفوف الحراك، تشكلت نتيجة لتباين مواقفها من الأحداث الإقليمية القائمة، وبشكل خاص في سوريا ومصر(57)، ففي الوقت الذي اتجهت فيه جماعة الإخوان المسلمين إلى تأييد الثورة السورية وشرعية نظام حكم الإخوان المسلمين في مصر(58)، وقفت عدد من الأحزاب القومية واليسارية إلى جانب النظام السوري ضد الثورة، وشرعية الإطاحة بنظام محمد مرسي في مصر، وأخذت تداعيات هذا الخلاف تنعكس سلباً على العلاقة بين الجانبين، كما يتضح ذلك من خلال موجة تبادل الاتهامات بين الجانبين، وتشكيك كل منهما بالآخر، حيث وجه الإخوان الاتهام للتيارات القومية واليسارية بالانقلاب على مبادئهم التي طالما كانت تنادي بالديمقراطية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، في حين اتهم اليساريون والقوميون قادة الإخوان بأنهم هم من بدأ التفرد بالمطالب الإصلاحية، والدعوة إلى تطبيقها وفق منظورهم، متجاهلين وجود القوى الحراكية الأخرى. مما مهد لحدوث الافتراق بين القوى الحراكية(59).

كما برز الانقسام من حيث تحديد الأولويات، ففي الوقت الذي غلب على مطالب معظم الحراكات الشعبية في عمان، ومراكز عدد من المدن الرئيسية طرح الحركة الإسلامية الذي أعطى الأولوية للإصلاح السياسي(60)، وبشكل خاص التعديلات الدستورية وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب، وتطبيق مبدأ الملكية الدستورية، نجد الصورة مغايرة في المحافظات وخاصة التي يغلب عليها الطابع العشائري، حيث أعطت حراكاتها الأولوية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وبشكل خاص القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد والفقر والبطالة والتهميش وتوزيع الأراضي ورفع معدلات التنمية(61).

ونتيجة لهذا التباين في المواقف، وعدم الاتفاق على الأولويات، بسبب الاختلاف في الاتجاهات الفكرية والخلفيات السياسية والاجتماعية للقوى الحراكية، حدثت انقسامات خطيرة في صفوف الحراك الأردني، أدت إلى حدوث تشتت أكثر، خاصة بعد الإعلان عن تشكيل مجموعات حراكية على أسس مناطقية وعشائرية في مناطق متعددة من المملكة، لكل منها مطالب خاصة، مثل حراك بني حسن وحي الطفايلة، والعياصرة، وحراك أحرار المفرق ... إلخ، مما حال دون إعطاء القيادات الحراكية الفرصة لصياغة استراتيجية موحدة تحدد اولويات الحراك وأهدافه، بما يعطيه القدرة على الاستمرار في التطور وتشكيل قاعدة شعبية واسعة، تعطيه القدرة على إحداث تأثير واضح على مراكز صنع القرار بالشكل الذي ينسجم مع مطالب المحتجين(62).

ومما عزز هذا الانقسام أكثر، حالة عدم الثقة بين القيادات الحراكية، نتيجة لعدم وجود حوار صريح وبنّاء بينهم على تفاصيل العملية الإصلاحية، بصورة تضع المصلحة الوطنية العليا بالصدارة، وكان من نتيجة هذا الانقسام والتشتت أن فتح المجال أمام الاختراق الأمني من جانب، وفتح المجال أمام الحكومة للمناورة والمماطلة في تنفيذ المطالب المطروحة، مما أفقد الحراك شدة زخمه في التأثير على النظام، وجاذبيته في الاستقطاب الشعبي(63).

ثالثاً: الضعف التنظيمي:

(56) أبو رمان، أولويات الحراك الشعبي الأردني، ص 2.

(57) السعايده، خيارات النظام والحراك، 2012/3/18.

(58) Al Soudi, op cit, p. 7.

(59) صحيفة العرب، الأردن: افتراق القوى السياسية، ص 4.

(60) Khorma, op cit, p. 3.

(61) أبو رمان، مرجع سابق، ص 2.

(62) Browne, op cite, p. 7.

(63) صحيفة العرب، الأردن: افتراق القوى السياسية، ص 5.

على الرغم من أن الحراك الشعبي الأردني تشكل في سياق اجتماعي وسياسي يؤمن بالتعددية، ورغم نجاحه أيضاً في تنظيم آلاف المسيرات والفعاليات، إلاَّ أنه في الوقت نفسه لم يتمكن من استثمار هذا الوضع في تنظيم ذاته فكرياً وبنائياً، وذلك من خلال تشكيل إطار تنظيمي جبهوي موحد دائم ومستمر، ينطوي تحت مظلته جميع القوى الحراكية، في إطار برنامج سياسي وأهداف يتفق عليها الجميع[64]، ويكون في الوقت نفسه قادراً على التفاعل مع كافة مكونات المجتمع التقليدية والأيدلوجية؛ حيث استمرت القوى الحراكية طوال الوقت تتحرك بصورة منعزلة عن بعضها البعض، دون قيادة مركزية واستراتيجية تستند إلى أيدلوجية موحدة، وآليات للتواصل والتنسيق المشترك، تكون قادرة على ضبط جميع الفعاليات بما ينسجم مع منهجية الحراك وأهدافه الوطنية العليا[65]، وهذا ما عَرَضَّ الحراك في كثير من الأحيان للإخفاق في مواجهة الحكومة وإلزامها بتنفيذ مطالبه والتراجع من موقف القوة إلى موقف الضعف، مثال ذلك: ما حدث عام 2012م، عندما قامت بعض المجموعات الحراكية بصورة غير مسبوقة بالخروج عن مسار الحراك السلمي، وتنفيذ أعمال عنف ضد عدد من المصالح الحكومية نتيجة لقرار الحكومة برفع الأسعار[66]، بصورة فتحت المجال أمام النظام والعديد من القوى الشعبية غير الحراكية إلى استثمار هذا الفعل ضد الحراك، واتهامه بالخروج عن خطة السلمي وأهدافه الوطنية، مما دفع العديد من الحراكات إلى التراجع عن مطالبها، واتخاذ مواقف دفاعية لتبرئة نفسها[67]، وعلى الرغم من سعي بعض أطراف الحراك خلال هذه المرحلة، إلى تشكيل تنسيقات حراكية، برزت من خلال اللجنة العليا لتنسيق الحراك، التي تشكلت من خلال مؤتمر عقدته في مجمع النقابات المهنية بتاريخ 30/أيار/2012م، بهدف توحيد الجهود، إلاَّ أن المحاولة بدت في معظم الأحيان شكلية وتوقفت عند حد المسمى، دون أن تصل إلى تأطير هوية حراكية موحدة[68]، حيث برز أمامها العديد من التحديات التي تمثلت بالتفاوت الكبير بين الحراكات من الناحية الاجتماعية والفكرية والموقف من القضايا المختلفة[69]، إضافة إلى رفض بعض القوى الحزبية والقيادات الحراكية، لهذا التوجه المخالف لأهدافها الرامية إلى الالتفاف على مطالب الحراك، لإظهار قوتها، وبالتالي الدخول إلى طاولة الحوار مع السلطة الحكومية بصورة منفردة، وعدم السماح لجهة أخرى مشاركتها المنافع التي قد تحصل عليها مستقبلاً[70].

لذلك استمرت الحراكات في فعالياتها تخضع لقيادات غير منسجمة في الفكر والاتجاهات والأهداف، تمثلت بقيادات شبابية وعشائرية وحزبية ونقابية ومهنية، وتعمل دون تنسيق وبصورة منعزلة عن بعضها البعض[71].

ومن الجوانب المهمة التي تبين مستوى الضعف التنظيمي للحراكات الشعبية الأردنية، هو افتقادها لأدوات وآليات إعلامية تعبر من خلالها عن ذاتها، بشكل يمكنها من حشد الرأي العام إلى جانبها[72]، حيث اقتصرت في الجانب الإعلامي على وسائل التواصل الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى إضعاف تأثيرها على كثير من القطاعات الشعبية، حيث لم يتجاوز عدد المشاركين في المسيرات في أحسن الأحوال العشرة آلاف مشارك، – مقارنة بمئات الآلاف في الدول العربية الأخرى – كانت النسبة الأكبر منهم عبارة عن جماعات لا يربطها رابط فكري أو تنظيمي، إنما جمعتهم حالة من الغضب تجاه النظام نتيجة لتجاربهم السلبية السابقة

(64) وكالة جراسا الاخبارية، الحراك الشعبي، 2011/4/3.
(65) الشيخ، الحراك الشعبي الأردني، 2018/4/7.
(66) جريدة الرأي، فعاليات تحذر من العبث بغايات الحراك السلمي، 2012/1/8.
(67) جريدة الدستور، فعاليات شعبية ترفض النزول للشارع، 3/تشرين أول/2012.
(68) جزرواي، مرجع سابق، ص 3.
(69) المجالي، مرجع سابق، ص 8.
(70) مبيضين، مرجع سابق، ص 4.
(71) نجادات، مرجع سابق، ص 21.
(72) Achim voct, Op cit, p. 62.

مع أجهزة الدولة الرسمية، بصورة جعلتهم يشعرون بغياب العدالة وتكافؤ الفرص، والظلم، لذلك وجدوا في هذه الحراكات ضالتهم المنشودة للتعبير عن غضبهم ورفضهم للواقع القائم(73).

المحور الثالث:

مؤثرات تراجع الحراك الشعبي الأردني الخارجية

تمثلت العوامل الخارجية المؤثرة في تراجع الحراك الشعبي الأردني في منهجية النظام السياسي الأردني في التعامل معه، حيث تلعب منهجية الدول السياسية في التعامل مع الحراكات الشعبية الاحتجاجية، دوراً هاماً في تحديد مستويات تأثيراتها السلبية والإيجابية، ففي الدول الديمقراطية المتقدمة، يتم التعامل معها بمرونة وإيجابية، نظراً لما لها من أهمية في لفت أنظار النظام لمواطن الخلل القائمة، أما في الدول الدكتاتورية، يتم استخدام القوة في مواجهتها، مما يؤدي إلى إحداث أزمات خطيرة غالباً ما تتحول إلى صراع طويل الأمد ينعكس سلباً على أمن الدولة والمجتمع على حدٍ سواء(74).

وبالنظر إلى منهجية الدولة الأردنية في التعامل مع الحراكات الاحتجاجية التي بدأت انطلاقتها عام 2011م، نجد أنها اتسمت في ملامحها العامة بالاستجابة والمرونة والسلمية، وكانت منسجمة في كثير من جوانبها مع منهجية الدول الديمقراطية المتقدمة، وإن كانت استجابتها متفاوتة بين تحقيق مستوى معين من المطالب أحياناً، والتحايل والرفض في أحيان أخرى، تبعاً لمجموعة المؤثرات الداخلية والخارجية القائمة كما سيتضح معنا(75).

ومن خلال تحليل منهجية النظام السياسي الأردني في التعامل مع الحراكات الشعبية في إطار الظروف والمؤثرات الداخلية والخارجية القائمة، نجد أنها سارت باتجاهين رئيسيين كان لكل منهما تأثير واضح على تراجع الحراك وانحساره والحد من تأثيراته السلبية(76).

أولاً – منهجية الإستجابة والإحتواء:

منذ انطلاقة ثورات الربيع العربي نهاية عام 2010م، استشعر النظام السياسي الأردني احتمالات امتدادها إلى الداخل الأردني، بسبب طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعاني منها القطاع الأوسع من المواطنين، كما أدرك النظام بالوقت نفسه أنه أمام تطورات سياسية خطيرة، في إطار حالة من الغضب الشعبي غير المسبوقة(77)، لذلك سارعت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية بهدف احتواء الموقف منذ بدايته، إلاَّ أن هذه الإجراءات لم تفلح في كبح جماح الحراك الذي بدأ انطلاقته من لواء ذيبان بداية عام 2011م(78).

ومنذ البداية وضع الحراك الشعبي الأردني – بالصورة التي ظهر عليها من حيث سعة وسرعة الانتشار كماً ونوعاً مقارنة بالمراحل السابقة – النظام السياسي أمام معادلة صعبة، نتيجة لظهوره في جميع المحافظات ذات الأصول شرق أردنية، وفي الأوساط القبلية والعشائرية التي عرفت على الدوام بدعمها وولائها للنظام(79)، الأمر الذي وضع القيادة السياسية الاردنية أمام خيارين: إما اتباع النهج السلمي والتجاوب المرن مع المطالب الحراكية، وإما خيار الحزم والمواجهة.

ومن منطلق خبرة النظام السياسي الأردني وتجاربه السابقة في مواجهة الحراكات، والتي بدأت منذ عام 1989م، أدرك أن الفرصة التي يمنحها النظام للشعب للتعبير عن غضبه وتطلعاته، هي بذات الوقت فرصة للنظام للتخفيف من حدة التوتر

(73) الدعجة، مرجع سابق، ص 1682.

(74) الشويكي، مرجع سابق، ص 30.

(75) أبو رمان، أولوية الحراك الأردني، ص 3.

(76) Ginaa Burger, op cit, p.2.

(77) Korma, Op cit, p.5.

(78) المطلق، مقطع أردني تحت المجهر، 5/شباط/2013.

(79) أبو رمان، كان الحراك الشعبي يتجدد، ص 2.

واحتواء الغضب الشعبي[80]، لهذا كان الخيار الأول هو الأكثر منطقية وخطوة في الاتجاه الصحيح، كون الخيار الثاني يحمل بين طياته مخاطر كبيرة، ربما تؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات وزيادة وتيرة الغضب[81]، في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الأردن، الأمر الذي قد يؤدي إلى الانزلاق إلى حالة الفوضى والعنف، كما هو الحال في عدد من الدول العربية، ومن منطلق هذه الرؤية أطلقت الدولة من خلال مديرية الأمن العام، مصطلح "الأمن الناعم" في مواجهة المطالب الحراكية، ونشرت صور رجال الأمن العام من خلال الوسائل الإعلامية وهم يوزعون الماء والعصير على المتظاهرين[82]، وقد برزت منهجية الدولة الأردنية السلمية في التعامل مع الحراكات الشعبية والتجاوب مع مطالبها من خلال عدة مستويات.

أ- سرعة التحرك الملكي:

منذ بدايات انطلاقة الحراك، أبدت القيادة السياسية الأردنية ممثلة بالملك عبد الله الثاني، تجاوباً ومرونة عالية في التعامل مع مطالب المحتجين، فعلى مدار سنوات الاحتجاج سعى الملك بكل جدية من خلال زياراته المتكررة، إلى كافة المحافظات – وخاصة التي تشهد حراكاً شعبياً كثيفاً – وفتح حوار مع القيادات السياسية والاجتماعية المؤثرة بهدف تهدئة بؤر الحراك[83]، ومؤكداً في الوقت نفسه من خلال هذه الزيارات الحوارية، على أهمية الحراك ودوره الإيجابي في دعم العملية الإصلاحية، إضافة إلى دعمه لحق المواطنين بالتعبير عن مطالبهم والمشاركة في عملية صنع القرار، ومنتقداً في الوقت نفسه، أداء الحكومات وتباطؤها في إنجاز القوانين الناظمة للحياة السياسية، وقد صاحب هذه الزيارات الملكية إصدار مجموعة من القرارات، لتنفيذ مشاريع تنموية عاجلة تساهم بتحسين المستوى المعيشي لأبناء المحافظات[84]، وكذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات تجاوباً مع الرغبة الشعبية، لامتصاص حالة الاحتقان السياسي القائمة في أوساط المجتمع، كان من أهمها تغيير أربع حكومات في أقل من عامين[*]، وتقديم عدد من الشخصيات المهمة بتهم فساد إلى القضاء[85]، إضافة إلى إصدار الأوامر مع بدايات انطلاقة الحراك بتشكيل لجنة وطنية للحوار، ولجنة للتعديلات الدستورية، لوضع أسس مدروسة لمرحلة جديدة من الإصلاح السليم الذي ينسجم مع المطالب الاحتجاجية، ويراعي إمكانات الدولة المتاحة[86].

كما برز تجاوب الملك مع المطالب الحراكية، من خلال خطابه السياسي وطروحاته الفكرية في المؤتمرات والندوات واللقاءات المحلية والدولية، التي أصبح محورها الرئيسي هو عملية الإصلاح السياسي والتي عرضها بكل وضوح من خلال أوراقه النقاشية التي بدأ بإطلاقها عام 2012م، كخارطة طريق مشتملة على مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تستند إليها رؤيته في تحقيق الإصلاح السليم[87].

وقد كان نتيجة لهذه النهج الملكي الذي اتسم بالمرونة والتجاوب السريع مع مطالب الحراك، وفتح حوار مباشر مع قاداته المؤثرين، أكبر الأثر في تخفيف حدة الغضب الشعبي، التي مهدت بدورها إلى تراجع ثورة الحراك والتوقف عند حد سقف الإصلاح

(80) الحوراني، مرجع سابق، ص 141. وانظر: Birger, op cit, p. 16.

(81) الغرايبه، ذيبان محطة اختبارية مهمة، 28/حزيران/2016.

(82) المدينة نيوز، الشرطة توزع الماء والعصير على المواطنين، 22/كانون ثاني/2011.

(83) وكالة عمون الاخبارية، الملك يزور لواء ذيبان، 2011/7/2.

(84) جريدة الدستور، الفعاليات الشعبية في المحافظات تؤكد الالتفاف حول القيادة الهاشمية، 24/كانون أول/2011.

(*) شملت الحكومات: حكومة سمير الرفاعي ثم حكومة معروف البخيت في 2011/10/17م ثم حكومة عون الخصاونة 2012/4/26م، ثم حكومة فايز الطراونة 2012/10/10م.

(85) القاضي، مرجع سابق، ص 99. وانظر: VOCT, op cit, p. 70.

(86) القلاب، أين ربيعنا العربي، 2012/4/26.

(87) العفيف والمحافظه، النموذج الديمقراطي الأردني، ص 164.

السياسي، واعتبار الملك ومؤسسة العرش من الثوابت التي لا خلاف عليها، وتُشكل حالة اتفاق للجميع[88] وهذا ما اتضح من خلال شعارات معظم المسيرات الاحتجاجية في كافة المحافظات والمناطق العشائرية التي اعقبت الزيارات الملكية[89].

ب – الإصلاحات التشريعية والمؤسسية:

كان نتيجة لزيارة وتيرة الحراك الشعبي، وسرعة انتشاره بعد انطلاقته بصورة غير مسبوقة، أن أدرك النظام السياسي الأردني الحاجة الماسة للتجاوب مع المطالب الحراكية، من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات على المستوى التشريعي والمؤسسي تنسجم مع متغيرات الربيع العربي[90]، بهدف حماية الدولة والمجتمع من الانزلاق إلى حالة الفوضى والعنف، التي ستؤدي بالنتيجة إلى انهيار الدولة والمجتمع على حدٍ سواء[91]، وكان لهذه المنهجية التي مارسها النظام تجاه مطالب الحركات الاحتجاجية، أكبر الأثر في احتواء الحراك والتخفيف من حدته وانعكاساته السلبية، وقد تمثلت أهم هذه الإصلاحات بما يلي:

1- تشكيل لجنة حوار وطني بتاريخ 2011/3/14م، ضمت في عضويتها ممثلين عن مختلف الأحزاب والتيارات السياسية والشعبية، بهدف إدارة حوار بنّاء حول كافة التشريعات المتعلقة بمنظومة العمل السياسي، ومراجعتها بما يضمن إيجاد حياة ديمقراطية متقدمة تمهد لتشكيل الحكومات البرلمانية[92].

2- تشكيل لجنة خاصة لمراجعة نصوص الدستور، والنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن[93]، وكان من أهم ما اشتملت عليه مقترحات هذه اللجنة، تشكيل المحكمة الدستورية كهيئة قضائية مستقلة تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة وتفسير نصوص الدستور[94]، وكذلك إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات تكون مهمتها إدارة العملية الانتخابية والإشراف على كافة مراحلها، بدلاً من وزارة الداخلية، بهدف إزالة الشكوك التي كانت تثار خلال العمليات الانتخابية حول تدخل الحكومة في تزوير الانتخابات[95].

3- إصدار قانون جديد للانتخابات تم من خلاله زيادة عدد أعضاء مجلس النواب من 120 – 150، واعتماد صوتين للناخب بدلاً من الصوت الواحد، وقد أجريت أول انتخابات وفقاً لهذا القانون بتاريخ 2013/1/23، بإضافة نوعية للمرة الأولى، تمثلت بإشراف الهيئة المستقلة للانتخابات على كافة فعاليات العملية الانتخابية وفقاً للتعديلات الدستورية الجديدة[96].

وقد كان نتيجة لتجاوب النظام السياسي الأردني مع عدد من المطالب الحراكية وخاصة المتعلقة بالتعديلات الدستورية، انعكاس واضح على تهدئة الحراك الشعبي، كما تبين بعد الإعلان عن تشكيل لجنة التعديلات الدستورية وإعلان توصياتها، حيث دعت العديد من الحراكات والفعاليات الشعبية إلى وقف المسيرات، وإعطاء الحكومة الفرصة الكافية للتنفيذ[97].

ثانياً – منهجية القوة والمواجهة:

(88) الحوراني، مرجع سابق، 2015/12/24.

(89) جريدة الدستور، فعاليات شعبية ترفض اللجوء للشارع، 2012/10/3.

(90) Burger, op cit, p. 15.

(91) درادكه، مرجع سابق، ص 193.

(92) رسالة الملك عبد الله الثاني لرئيس مجلس الأعيان طاهر المصري حول لجنة الحوار الوطني، 14/آذار/2011.

(93) موقع الجزيرة نت، تشكيل لجنة لتعديل الدستور الأردني، 2011/4/27.

(94) الدستور الأردني وتعديلاته 2016، المادة (58).

(95) الجريدة الرسمية الأردنية، قانون الهيئة المستقلة للانتخابات رقم 11؛ لسنة 2012، مادة (3).

(96) الهيئة المستقلة للانتخابات، الانتخابات النيابية 2013، 2013/1/23.

(97) جريدة الدستور، الفعاليات الشعبية تؤكد الالتفاف حول القيادة الهاشمية، 24/كانون أول/2011.

رغم أن منهجية الدولة الأردنية في التعامل مع حركة الاحتجاجات الشعبية، اتسمت بالسلمية والتجاوب في معظم الأحيان، إلاَّ أنها كانت تلجأ في أحيان أخرى، إلى منهجية القوة والمواجهة التي اتخذت أشكالاً متعددة[98] يمكن بيانها على النحو التالي:

- استخدام القوة الأمنية في مواجهة عدد من الفعاليات، التي إدعت أنها تشكل خطراً على الدولة والمجتمع، وقد برز ذلك للمرة الأولى في اعتصامات دوار الداخلية يوم 24/آذار/2011م، بعد أن رفض المحتجون طلب الجهات الأمنية بإخلاء المكان الذي يشهد عادة حالة من الاختناقات المرورية، كما صاحب منهج الدولة باستخدام القوة الأمنية، القيام بحملات اعتقال لعدد من الحراكيين على نطاق محدد، وتحويل بعضهم إلى محكمة أمن الدولة بتهمة تقويض النظام[99].
- التحايل على بعض المطالب والمماطلة في تنفيذ أخرى، فعلى الرغم من تجاوب الحكومة مع العديد من مطالب الحراك في بداياته، إلاَّ أنها سرعان ما اتجهت إلى التباطؤ والمماطلة في تنفيذ عدد من القرارات التي اتخذتها في بداية الحراك وأعلنت التزامها بها، والتراجع عن أخرى، معتبرة ما قامت به كان كافياً في تلك المرحلة، وأن الإصلاح الشامل السليم لا لابد أن يراعي الظرف الزمني والإمكانات المتاحة[100].
- الاختراق وإشاعة الانقسام بين القوى الحراكية، حيث استثمر النظام السياسي الأردني حالة الانقسام الايدلوجي التي كان يعاني منها الحراك، للدخول إلى عمقه وإفشال أية فعاليات تهدف إلى إقامة اعتصام مركزي يجمع حشود كبيرة تشكل قوة ضاغطة تفوق قدرته[101] وإمكاناته، إضافة إلى استثمار حالة الانقسام هذه في إحداث مزيد من الانقسامات واستمالة العديد من الشخصيات الحراكية المؤثرة إلى جانبه[102].

كما لجأت الحكومة في الوقت نفسه، إلى استثمار الآثار السلبية للربيع العربي كأسلوب في مواجهة الحراك الشعبي وإضعاف قوته، وذلك من خلال صياغة خطاب إعلامي يتم من خلاله إشاعة حالة الخوف عند المواطنين من تكرار الحالة المتأزمة التي تشهدها عدد من الدول العربية – بخاصة سوريا وليبيا واليمن – في الأردن، هذه الحالة التي شكلت نموذجاً ملائماً لتخويف الناس، من استمرارية الحراكات الشعبية[103] حيث سعت الحكومة من خلال خطابها الإعلامي إلى ترسيخ قناعة لدى الناس، بأن الحراكات الشعبية في هذه الدول هي التي فتحت المجال أمام دخول قوى إقليمية ودولية إليها وسلب ثرواتها، وكذلك فتح المجال أمام انتشار التنظيمات الإرهابية وتنفيذ العديد من المجازر ضد المواطنين الأبرياء، مع التركيز في الوقت نفسه من خلال هذا الخطاب على إبراز سمة الأمن والأمان التي يتمتع بها الأردن، وكذلك إبراز أهمية محاربة الإرهاب خلال هذه المرحلة كأولوية تتقدم على الإصلاح الديمقراطي والسياسي[104].

وأمام موجة الاتهامات الواسعة التي تعرض لها النظام السياسي الأردني، وبخاصة من قبل الحركة الإسلامية بعدم جديته بالمضي قدماً في مسار الإصلاح السياسي، سعت القياد السياسية الأردنية، إلى تبرير موقفها من خلال خطابها السياسي، الذي بينت فيه أن منهجها الإصلاحي محكوم بمجموعة من المؤثرات لخارجية والداخلية، التي لا تسمح لها بالذهاب في الإصلاح إلى أبعد مما ذهبت إليه، كون الأردن يعيش في إطار مؤثرات بيئية إقليمية ودولية متوترة، تشكل في مجملها تحدياً صعباً أمام مسار الإصلاح الديمقراطي والسياسي ويجعله يتوقف عند حدٍ معين[105].

(98) VOCT, op cit, p. 61.

(99) نعيمات، مرجع سابق، ص 7.

(100) المجالي، مرجع سابق، ص 34.

(101) الغرايبة، مرجع سابق، 8/يوليو/2011.

(102) مبيضين، مرجع سابق، ص 3.

(103) Korma, op cit, p.6.

(104) الشيخ، مرجع سابق، ص 5.

(105) ابن الحسين، الورقة النقاشية الثانية، ص 3.

فمن الجهة الشرقية يواجه الأردن تأزم الوضع في العراق، نتيجة للصراعات المذهبية والطائفية التي أدت إلى إضعاف سلطة الدولة، وفتح المجال أمام انتشار التنظيمات الإرهابية، التي أصبحت تشكل خطراً داهماً على الأمن الوطني الأردني، بعد امتداد نشاطها إلى المناطق الحدودية، ومن الجهة الغربية الوضع المتأزم في فلسطين نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية لكل الاتفاقات الدولية، مما أدى إلى إفشال مفاوضات السلام الفلسطينية والإسرائيلية، ومبدأ حل الدولتين والتلويح بفكرة الوطن البديل، ومن الجهة الشمالية اندلاع ثورة في سوريا، أدت إلى انهيار معظم مؤسسات الدولة السيادية، مما فتح المجال واسعاً أمام بروز العديد من التنظيمات الإرهابية على حدود الأردن الشمالية، التي أخذت تسعى بكل السبل إلى اختراق الأوساط الأردنية، زاد من خطورتها وجود العديد من الخلايا النائمة والجماعات المتعاطفة معها داخل الأردن، إضافة إلى اندلاع العديد من الأزمات خلال هذه المرحلة في جميع المناطق العربية التي كان لها انعكاسات سلبية على الوضع العام في الأردن[106]، لذلك شكلت حالة التأزم في البيئة السياسية المحاذية للأردن وفق منظور النظام السياسي الأردني تحدياً واضحاً، كان من نتائجه دفع الدولة الأردنية إلى التركيز في أولوياتها على الجانب الأمني، خاصة المتعلق بمواجهة التنظيمات الإرهابية، التي أصبحت تحيط بها من كل الجهات، والتعامل مع نهج الإصلاح الديمقراطي والسياسي بحذر شديد، وعدم فتح المجال أمامه إلى أفاق واسعة، بالشكل الذي تطمح إليه الحركات الاحتجاجية[107].

أما على المستوى الداخلي، فقد بينت الدولة في خطابها السياسي جملة من التحديات– ترتبط بكافة مكونات العملية الديمقراطية داخل الأردن– تبدو منطقية في تبرير ابطائها في عملية الإصلاح الديمقراطي والسياسي، تمثل أهمها بالسلوك الديمقراطي لأهم مكونات العملية الديمقراطية في الأردن، من (مواطنين ونواب وأحزاب). فعلى الرغم من وعي الشعب الأردني، وبخاصة جماعات المثقفين والنخب السياسية بمتطلبات الإصلاح السياسي التي تبدأ أولاً من خلال الإصلاح الديمقراطي، من خلال إيجاد مجالس نيابية قوية، يتم اختيار أعضائها على أساس البرنامج والمقدرة على العمل البرلماني الرقابي والتشريعي، كما برز ذلك واضحاً في مطالب الحراكات الشعبية وشعاراتها[108]، إلاَّ أن واقع الممارسة الشعبية العملية على أرض الواقع كان بخلاف ذلك لدى قطاعات شعبية واسعة، والذي ارتبط في معظم الأحيان، باعتبارات شخصية أو عشائرية أو جهوية، دون مراعاة لكفاءة المرشح في مجال العمل البرلماني، وهذا ما أدى بالنتيجة إلى إخراج مجالس نيابية ضعيفة غير مؤهلة لممارسة دورها الرقابي، الذي يعد أساس عملية الإصلاح السياسي[109].

وبالنظر إلى واقع الممارسة الفعلية لجميع المجالس النيابية الأردنية، التي تشكلت قبل وبعد انطلاقة الحراكات الشعبية، نجد ممارسة العديد من النواب لمسلكيات سلبية تخالف القيم والأعراف البرلمانية، وضوابطها الأخلاقية، مثال ذلك: عدم التزام العديد من النواب بمسؤولياتهم الوطنية، واعتبار الهدف من الوصول إلى البرلمان، هو خدمة مصالح جهوية أو شخصية أو عشائرية بالدرجة الأولى[110]، الأمر الذي دفعهم في كثير من الأحيان إلى مجاملة السلطة الحكومية، وغض الطرف عن تجاوزاتها من أجل تلبية مطالبهم، مما أدى إلى استفحال العديد من الظواهر السلبية التي تعيق عملية الإصلاح من فساد وواسطة ومحسوبية، التي وجد النائب أصلاً من أجل محاربتها[111].

أما الأحزاب التي تعد الركيزة الأساسية في النظم الديمقراطية، فقد كانت تعاني أيضاً العديد من الاختلالات، تمثل أهمها بتدني مستوى المؤسسية والضعف التنظيمي والمالي، وعدم القدرة على صياغة برامج عملية قابلة للتطبيق، تراعي أولويات الوطن

(106) العفيف والمحافظة، مرجع سابق، ص 165.

(107) ابن الحسين، خطاب العرش، 21/تشرين أول/2015.

(108) العفيف والمحافظة، مرجع سابق، ص 164.

(109) ابن الحسين، الورقة النقاشية الثانية، 29/كانون ثاني/2012.

(110) احمد العفيف ومحمد محافظه، مرجع سابق، ص 162.

(111) مركز القدس للدراسات، قراءة تحليلية في الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب السادس عشر، ص 2.

بالدرجة الأولى، مما أدى إلى إضعاف ثقة المواطنين بها، والإحجام عن الانضمام لها، أو الانتخاب على أساس حزبي، وهذا ما أدى بالنتيجة إلى تحجيم قدرتها على الانتشار الواسع في الأوساط الأردنية، وتحقيق مشاركة سياسية فاعلة، تمكنها من الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية، وهذا ما جعل منها تحدياً في طريق الإصلاح السياسي الهادف إلى الوصول إلى مرحلة الحكومات البرلمانية، التي تشكل على أساس الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد النيابية[112].

لكل هذه الأسباب، اعتبر النظام السياسي الأردني أن البيئة السياسية الداخلية والخارجية التي تعيش في إطارها الدولة الأردنية، لا تسمح بالتجاوب التام مع كافة المطالب الحراكية والتي تحتاج إلى مزيد من الوقت، وسلسلة من التجارب المتراكمة، وظروف إقليمية ودولية ملائمة[113].

النتائج:

خلصت الدراسة من خلال تحليل العوامل المؤثرة في تراجع وانحسار الحراك الشعبي الأردني إلى النتائج التالية:

- انطلقت الحراكات الشعبية الأردنية عام 2011م، نتيجة لإخفاق الحكومات المتعاقبة في إيجاد حلول جذرية للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تشكلت في معظمها نتيجة لتحولات سياسية واقتصادية دولية وإقليمية، دفعت الدولة الأردنية لمواجهة انعكاساتها السلبية، إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المالية القاسية، مما أدى إلى إثقال كاهل المواطن البسيط، وإثارة سخطه ضد سياسات الحكومة، وجعله مهيّأً مع انطلاقة الحراك الشعبي العربي للتجاوب معه، ساعد في ذلك انتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية والعبث بمقدرات الدولة وثرواتها، في ظل ضعف منظومة المساءلة بسبب ضعف المجالس النيابية، وعدم قدرتها على ممارسة دورها التشريعي والرقابي بالشكل المطلوب.
- برز تأثير الحراك الشعبي العربي على الحراك الشعبي الأردني من خلال عدة جوانب، تمثل أهمها بسرعة وسعة الانتشار على المستوى الجغرافي والسكاني، والارتفاع في سقف المطالب، والاستمرار بوتيرة تصاعدية لفترة زمنية طويلة، بعد أن كان يظهر قبل عام 2011م وينتهي في إطار منطقة وفترة زمنية محددة، إضافة إلى سعة المشاركة الشعبية التي شملت معظم أطياف المجتمع، بعد أن كان ينحصر في إطار فئة أو تيار حزبي معين. وفي الوقت الذي شكلت فيه مؤثرات الحراكات العربية عاملاً محركاً للحراكات الإحتجاجية الشعبية الأردنية، لعبت من جانبٍ آخر دوراً مهماً في تراجعها وانحسارها، نتيجة لحالة الخوف والرعب التي تشكلت في الأوساط الشعبية الأردنية، الحراكية وغير الحراكية من الوصول إلى الوضع الدموي المتأزم الذي أصبحت عليه العديد من المجتمعات العربية.
- رغم أن معظم القوى الحراكية الأردنية كانت متفقة في مطالبها حول المصالح الوطنية العليا، وشرعية استمرار النظام ورفض اسقاطه، والتوقف في المطالب عند سقف الإصلاح، وعدم المساس بثوابت وشرعية القيادة السياسية، إلاَّ أنها كانت في الوقت نفسه غير منسجمة في تحديد أولوياتها وآليات الإصلاح والموقف من القضايا المختلفة، ففي الوقت الذي أعطت فيه الحراكات الشبابية والقوى العشائرية وعدد من القوى الحزبية والنقابية المتحالفة معها الأولوية للإصلاح الاقتصادي، نجد أن المعارضة الإسلامية تعطي الأولوية للإصلاح السياسي، كونه الأساس في إصلاح الأمور كلها، وقد برز هذا الانقسام نتيجة للاختلافات الاجتماعية والآيدلوجية بين القوى الحراكية، بعد أن تمكنت الأحزاب من اختراق صفوف الحراك بعد أشهر قليلة من انطلاقته والسيطرة على عدد من فعالياته.
- تمكن الحراك الشعبي الأردني في بدايات انطلاقته، من تشكيل قوة ضاغطة، الزمت النظام السياسي بالتجاوب مع العديد من مطالبه على المستوى التشريعي والمؤسسي، التي ما كان من الممكن تطبيقها على أقل تقدير في ذلك الوقت، لولا التخوف من تصاعد وتيرة الحراك إلى مستويات خطيرة، إلاَّ أن الحراك بدأ بفقد قوة تأثيره في تحقيق مزيد من المطالب بعد أقل من

(112) القرعان، دور الأحزاب السياسية في الأردن، 2022/5/20.

(113) العفيف ومحافظة، مرجع سابق، ص 162.

عامين على انطلاقته، نتيجة لما تعرض له من انقسامات داخلية حالت دون تمكينه من تشكيل إطار تنظيمي موحد ينطوي تحت مظلته جميع القوى الحراكية، في إطار برنامج سياسي وأهداف يتفق عليها الجميع، مما جعل القوى الحراكية تعمل طوال الوقت بصورة منعزلة عن بعضها البعض دون تنسيق مشترك، واستراتيجية تستند إلى أيدلوجية موحدة وقيادة مركزية قادرة على ضبط جميع الفعاليات، وهذا ما أضعف موقف الحراك في مواجهة الحكومة والزامها بتنفيذ المطالب بصورة كاملة.

- بينت الدراسة أن منهجية الدولة في مواجهة الحراكات الاحتجاجية التي اتسمت بالسلمية والمرونة في التجاوب مع المطالب الحراكية والبعد عن أسلوب القوة والقهر قدر الإمكان، كان لها أثر واضح في تراجع الحراك وانحساره، واحتواء انعكاساته السلبية، قبل أن تصل إلى مستوى يشكل خطراً على الدولة والمجتمع، ساعدها في ذلك حالة الانقسامات الداخلية في الحراك، التي استثمرتها الحكومة في عدم تمكين القوى الحراكية من تشكيل اعتصامٍ مركزيّ شامل، يجبر الدولة على الخضوع لكافة المطالب. من جانب، واستثمار الوضع الدموي المتأزم الذي آلت إليه معظم الحراكات في الدول العربية، للتخويف من تكراره في الأردن إذا ما استمرت الحراكات بالتصاعد.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- المصادر:

1- ابن الحسين، عبد الله الثاني (2013)، الورقة النقاشية الثانية "تطور نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيون" الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني، 26/كانون ثاني، عمان.

- (2015) خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني السادس عشر، جريدة الدستور، عدد 17305، 21/ تشرين ثاني، عمان.
- (2011) رسالة الملك عبد الله الثاني لرئيس مجلس الأعيان طاهر المصري حول لجنة الحوار الوطني، موقع رئاسة الوزراء، 24/ آذار، عمان.

2- الجريدة الرسمية، (2012)، قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012، موقع مجلس الوزراء، عمان.

3- دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 وتعديلاته لسنة 2016، (2020)، دار الثقافة، عمان.

ب- الدراسات والأبحاث:

1- الحسيب، خير الدين، (2012)، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (398)، نيسان 2012.

2- الحوراني، محمد، (2015)، ديناميكية المواجهة بين الحراك الشعبي في الأردن مقارنة من منظور الصراع الاجتماعي، مجلة السلطان قابوس، عمان.

3- الخوالده، صالح، (2016)، أثر الحراك الشعبي العربي على الإصلاح السياسي في الأردن 2013-2014، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد (3)، عدد (1)، الجزائر.

4- درادكه، محمد،(2016)، أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية (الأردن نموذجاً) 2011م-2013م، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، مجلد (22)، عدد (1)، الأردن.

5- الدعجة، حسن، (2016)، أسباب نشأة الحراك الشعبي في الأردن من وجهة نظر أبناء البادية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد (23)، عدد (4)، عمان.

6- الشاعر، وهيب،(2011)، انتخابات الأردن 2010، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (384)، شباط ، بيروت.
7- الشوبكي، عمرو، (2014)، الحراكات الاحتجاجية في الوطن العربي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
8- العفيف احمد والمحافظه محمد، (2017)، النموذج الديمقراطي الأردني وتحدياته القائمة 1999 – 2016، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤته، مجلد (9)، عدد (3)، الأردن.
9- القاضي، عادل، (2015)، الاحتجاج الشعبي والإصلاح السياسي في الأردن 2011–2014، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، مجلد (21)، عدد (3)، الأردن.
10- المجالي، رضوان، (2013)، الحراكات الاحتجاجية في الأردن دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية في العلوم السياسية، مركز دراسات لوحدة العربية، عدد 38، بيروت.
11- النجادات، علي، (2014)، الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد (41)، عدد (1)، عمان.
12- النعيمات، حسام، (2014)، حالة الدولة الأردنية، مؤسسة فريدرش آيبرن، تشرين ثاني، ألمانيا.

ج- المقالات:

1- أبو رمان، محمد، (2016)، كان الحراك الشعبي يتجدد في الأردن، موقع العربي الجديد، لندن، 7، يونيو، لندن، رابط: http://www.alaraby.co.uk.
- (2013)، أولويات الحراك الإصلاحي في الأردن بين الايدلوجيا والديمغرافيا، موقع الجزير نت، 1/29، الدوحة، رابط: http://aljazeera.net.
2- الجرايشة، وائل، (2011)، الحراك الشبابي والشعبي، موقع جريدة الدستور، 15/كانون ثاني/عمان. رابط: http://addustour.com.
3- جزراوي، لينا، (2011)، تقرير عن الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان، 9/ مارس، عمان. رابط: http://www.achrs.org.
4- جوهر، هبه، (2011)، السيرة الذاتية للحراك الشعبي الأردني، موقع صحيفة العين الإخبارية، 3/4، أبو ظبي، رابط: http://ainnews.net
5- السعايدة، راكان، (2012)، خيارات النظام والحراك، موقع عمون الإخباري، 3/18، عمان. رابط: http://www.ammounnews.net.
6- الشيخ، غادة، (2018)، الحراك الشعبي الأردني: أين أنت يا عزيزي، موقع منشور، 4/7. رابط: http://manshor.com.
7- الطويسي، باسم، (2011)، إعادة التفكير في منهج التغيير، موقع جريدة الغد، عمان 2011/7/25، رابط: http://alghad.com.
8- العفيف، احمد،(2016)، الأوراق لنقاشية الملكية رؤية شاملة في الإصلاح والتنمية المستدامة، جريدة الرأي، عدد 16695 عمان.
9- عماري، تيسير،(2011)، قراءة في الحراك الشعبي، موقع جريدة الرأي، ، 4/2،عمان. رابط: http://alrai.com
10- الغرايبه، ارحيل، (2011)، الحراك الشعبي الأردني وآفاق التغيير، مركز الجزيرة للدراسات، 18/يوليو، الدوحة، رابط: http://studiesaljazeera,net.

11- القرعان،حاتم،(2022)، ، دور الأحزاب السياسية في الأردن، موقع وكالة إنجاز الاخبارية، 5/20، عمان. رابط: http://enjaznews.vom.

12- القلاب، صالح، (2012)، أين ربيعنا العربي، موقع جريدة الرأي، 4/26، عمان، رابط: http://alrai.com

13- مبيضين، مهند، (2017)، عودة الحراك الشعبي في الأردن، المركز العربي للدراسات والأبحاث، مارس، الدوحة، رابط: http://dohainstitnte.org.

14- المطلق، عيده،(2013)، مقطع أردني تحت المجهر، موقع صحيفة السبيل، 5/شباط ،عمان. رابط: http://assabeel.net.

15- المعاني، نايف، (2012)، مسيرات تطالب بالإصلاح ووقف ارتفاع الأسعار، موقع جريدة الدستور، 14/آب، عمان، رابط: http://addustour.com.

د– المواقع الإلكترونية:

1- موقع صحيفة الرأي، (2012)، ذيبان شرارة الحراك الأردني، 4/23، عمان. رابط: http://alrai.com.
   - (2012)، فعاليات تحذر من العبث في بفعاليات الحراك السلمي، 1/8.

2- موقع وكالة عمون الاخبارية، (2011)، عمان، الملك يزور لواء ذيبان، 2011/7/2، عمان. رابط: http://www.ammounnew.net.

3- موقع جريدة الدستور، (2012)، المعلمون مواصلون إضرابهم، 14/ شباط، عمان. رابط: http://addustour.com.
   - (2011)، فعاليات شعبية ترفض النزول للشارع، 3/تشرين أول.
   - (2011)، الفعاليات الشعبية في المحافظات تؤكد الالتفاف حول القيادة الهاشمية، 24/كانون أول.

4- موقع صحيفة العرب، (2013)، افتراق القوى السياسية وغياب الإرادة الحقيقية يعيق العملية الإصلاحية، 6/أكتوبر، لندن. رابط: http://alarab.com.uk.

5- موقع الجزيرة نت، (2011)، الأردنيون يتظاهرون ويطالبون بالإصلاح، 4/15، لندن. رابط: http://aljazeera.net.
   - (2011)، تشكيل لجنة لتعديل الدستور الأردني 4/27.
   - (2011)، عتصام حركة 24/آذار في الأردن، 4/1.

6- موقع القدس العربي، (2012)، الأردن: الحراك الشعبي لم يبدأ بعد، 5/يونيو، لندن. رابط: http://alquds.co.uk.

7- موقع وكالة جراسا الإخبارية، (2017)، الحراك الشعبي الأردني، 4/3، عمان. رابط: http://wwwgerasanews.com.

8- موقع المدينة نيوز، (2011)، عمان، الشرطة توزع الماء والعصير على المواطنين، 22/ كانون ثاني، عمان. رابط: http://www.almadenahnews.com.

9- موقع الهيئة المستقلة للانتخابات، (2013)، الانتخابات النيابية 2013، 1/23، عمان. رابط: http://www.jc.jo.

10- مركز القدس للدراسات، (2011)، عمان، قراءة تحليلية في الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب السادس عشر، 4/تشرين أول، عمان. رابط: www.algudsnet.org.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية والمرومنة

A- Resources:

1- Ibn Al-Hussein, Abdullah, (2013), the second discussion paper, "The Evolution of Our Democratic System to Serve All Jordanians," King Abdullah II's official website, January, 26, Amman.

The Throne Speech at the Opening of the Third Ordinary Session of the Sixteenth Jordanian - Parliament (2015), Al-Dustout Newspaper, No. 17305, Amman, November 21, Amman.

King Abdullah II's message to the Senate President (2011), Taher Al-Massry, on the National - Dialogue Committee, Prime Ministry website, March 24, Amman.

2- Official Gazette, (2012), Independent Election Commission Law No. (11) of 2012, Cabinet website, Amman.

3- The Constitution of the Hashemite Kingdom of Jordan for the year 1952 and its amendments for the year 2016 (2020), Dar Al Thaqafa, Amman

B- Studies and Research:

1- Al-Afif, Ahmad, and AL-Mahafuza, Muhammad, (2017), The Jordanian Democratic Model and Its Existing Challenges 1999-2016, The Jordanian Journal of Law and Political Science, Mut'ah University, Volume (9), No. (3), Jordan

2- Al-Animate, Hussam, (2014), The Case of the Jordanian State, Friedrich-Ebert, November, German.

3- Al-Daj'a, Hassan, (2016), the reasons for the emergence of the popular movement in Jordan from the point of view of the people of the Jordanian Badi, Journal of Human and Social Sciences Studies, University of Jordan, Volume (23), No. (4), Amman.

4- Al-Hasib, Khairuddin, (2012), The Arab Spring towards an analytical mechanism for the causes of success and failure, The Arab Future Journal, Center for Arab Unity Studies, No. (398), April 2012.

5- Al-Hourani, Muhammad, (2015), the dynamics of confrontation between the popular movement in Jordan compared to the perspective of social conflict, Sultan Qaboos Magazine, Oman.

6- Al-Khawaldeh, Saleh, (2016), The Impact of the Arab Popular Movement on Political Reform in Jordan 2013-2014, Journal of Law and Political Science, Volume (3), Number (1), Algeria.

7- Al-Qadi, Adel, (2015), Popular Protest and Political Reform in Jordan 2011-2014, Al-Manara Magazine, Al al-Bayt University, Volume (21), No. (3), Jordan

8- Al-Shear, Waheeb, (2011), Jordan's 2010 elections, Arab Future magazine, Center for Arab Unity Studies, issue (384), February, Beirut.

9- Al-Shobaki, Amr, (2014), Protest Movements in the Arab World, 3rd Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

10- Daradkeh, Muhammad, (2016), The Impact of the Arab Spring on Political Participation (Jordan as a Model) 2011-2013 AD, Al-Manara Magazine, Al al-Bayt University, Volume (22), Number 1, Jordan.

11- Magali, Radwan, (2013), protest movements in Jordan, a study of demands and response, The Arab Journal of Political Science, Center for Studies of Arab Unity, No. 38, Beirut.

12- Najadat, Ali, (2014), The Protests in the Jordanian daily newspapers and the desired transformations in Jordanian society, Journal of Humanities and Social Sciences, University of Jordan, Volume (41), No. (1), Amman.

C- Articles:

1- Abu Roman, Muhammad, (2016), the popular movement was renewing in Jordan, Al-Arabi Al-Jaded website, London, June 7, London, link: http://www.alaraby.co.uk - (2013), Priorities of the Reform Movement in Jordan between Ideology and Demography, Al-Jazeera Net website, 29/1, Doha, link: http://aljazeera.net.

2- Al- Jarayisha, Wael, (2011), the youth and popular movement, Al-Dustout newspaper website, January 15/Amman. Link: http://addustour.com.

3- Al-Afif, Ahmad, (2016), papers for the discussion of ownership, a comprehensive vision in reform and sustainable development, Al-Rai newspaper, No. 16695, Amman.
4- Al-Gulab, Saleh, (2012), Where is our Arab Spring, Al Rai newspaper website, 4/26, Amman, link: http://alrai.com.
5- Al-Maini, Nayef, (2012), Marches calling for reform and stopping the rise in prices, Al-Dustout newspaper website, August 14, Amman, link: http://addustour.com.
6- Al-Mutlaq, Eide, (2013), a Jordanian clip under the microscope, Al-Sabil newspaper website, February 5, Amman. Link: http://assabeel.net
7- Al-Quran, Hatem, (2022), Hatem, The Role of Political Parties in Jordan, Ingas News Agency website, 5/20, Amman. Link: http://enjaznews.com.
8- Al-Saeed, Rakkan, (2012), Regime and Mobility Options, Ammon News Website, 3/18, Amman. Link: http://www.ammounnews.net.
9- Al-Tweissi, Bassem, (2011), Rethinking the Curriculum of Change, Al-Ghad newspaper website, Amman 7/25/2011, link: http://alghad.com.
10- Amari, Tayseer, (2011), reading in the popular movement, Al-Rai newspaper website, 2/4, Amman. Link: http://alrai.com.
11- Gharaibeh, Arhil, (2011), the Jordanian popular movement and the prospects for change, Al Jazeera Center for Studies, July 18, Doha., link: http://studiesaljazeera,net.
12- Jawhar, Heba, (2011), the biography of the Jordanian popular movement, Al Ain News newspaper website, Abu 4/3, Abu Dhabi, link: http://ainnews.net.
13- Jazrawi, Lina, (2011), a report on political and democratic reform in Jordan, Amman Center for the Study of Human Rights, March 9, Amman. Link: http://www.achrs.org.
14- Mubaideen, Muhammad, (2017), The Return of the Popular Movement in Jordan, Arab Center for Studies and Research, March, Doha, link: http://dohainstitnte.org.
15- Sheikh, Ghada, (2018), The Jordanian Popular Movement: Where are you, my dear, published website, 7/4. Link: http://manshor.com.

D- Websites:

1- Al-Rai newspaper website, (2012), , Thiban Sharara, the Jordanian movement, 4/23, Amman. Link: http://alrai.com
2- Ammon News Agency website, (2011), Amman, the king visits Theban Brigade, 2/7/2011, Amman. Link: http://www.ammounnew.net
3- Al-Dustour newspaper website, (2012), teachers continue their strike, February 14, Amman. Link: http://addustour.com.
- (2011), Popular Activities Refuse to Take to the Streets, October 3rd.
- (2011), Popular Activities in the Provinces Confirm the Devolution of the Hashemite Leadership, 24/January
4- Al-Arab newspaper website, (2013), the separation of political forces and the absence of real will hinder the reform process, 6/October, London. Link: http://alarab.com.uk
5- Al-Jazeera Net website, (2011), Jordanians demonstrating and calling for reform, 4/15, London. Link: http://aljazeera.net.
- (2011), Forming a committee to Amend the Jordanian Constitution 4/27.
- A (2011), the sit-in of the March 24 movement in Jordan, 1/4.
6- Al-Quds Al-Arabi website, (2012), Jordan: The popular movement has not started yet, June 5, London. Link: http://alquds.co.uk
7- Gerasa News Agency website, (2017), the Jordanian popular movement, 3/4, Amman. Link: http://wwwgerasanews.com.
8- Al-MediaNews website, (2011), Amman, the police distribute water and juice to citizens, January 22, Amman. Link: http://www.almadenahnews.com

9- Independent Election Commission website, (2013), Parliamentary Elections 2013, 1/23, Amman. Link: http://www.jc.jo
10- Al-Quds Center for Studies, (2011), Amman, Analytical Reading in the Oversight and Legislative Role of the Sixteenth House of Representatives, 4/October, Amman. Link: www.algudsnet.org

E- English References

1- Al-Saudi, A, (2014), the Impact of spring on the political future of the Muslim Brother hood in the middle East: Jordan a case study, journal of Islamic Thought and Civilization, Vol (4) Issue 1, 2014
2- Brown, E, (2013), Community activism in Jordan, GSDRC, publications, June, Link: www.gsdrc.org.
3- Burger, G, (2011), Arab spring light the protests in Jordan in statute of political science, Eberhard Karl's university Tubingen, Germany.
4- Korma, T, (2014), The myth of the Jordanian Monarchy's resilience to the Arab spring, German in statute for international and security affairs.
5- Vogt, A. (2011), Jordan's eternal of reform, website semantic scholar, http://semantiescholar.org.